

رسائل إلى المحرر

«جني دي اس»: **حصلنا على ترخيص
لا على امتياز**

تعقيباً على ما نشرته «الأخبار» (14 تشرين الثاني 2017) تحت عنوان «فضيحة جديدة في الاتصالات»، وردنا من شركة «جني دي اس» (GDS) الرد الآتي:

1 - ليس صحيحاً إطلاقاً أن وزير الاتصالات يزود شركة GDS بالمعدات والكوابل والألياف البصرية لاستعمالها الخاص، بل كل ما في الأمر أنه عملاً بالقرار رقم 1/4845/2017 الذي سمح بموجبه لشركة GDS بتزويد الألياف البصرية العائدة لها، أي للشركة، فقد طلب من الشركة أن تمرر على نفقتها هي ودون مقابل الألياف البصرية العائدة لهيئة أوجيرو، والتي ستقوم أوجيرو باستعمالها واستثمارها حصرياً ومجرد قراءة كتاب الوزير رقم 1/4845/2017 ويوضح هذا الأمر إلا إذا كان المقصود مجرد إطلاق التهم غير الصحيحة.

2 - خلافاً لما ورد في التحقيق، فإن شركة GDS تمتلك المعدات اللازمة وهي تقوم بتمديد الألياف البصرية العائدة لها، والتي اشترتها هي (أي GDS) على نفقتها، وتدفع للدولة مبالغ حددتها المراسيم ذات الصلة فيما تتحمل هي (أي الشركة) التكاليف كاملة.

3 - ليس صحيحاً إطلاقاً أن قرار الوزير منح شركة GDS امتيازاً، إذ إن قرار الوزير استند إلى المرسوم رقم 2000/4328، فضلاً عن أنه أعطى قراراً مماثلاً لشركة أخرى، من دون أي عرض أو مسبق أوجيرو مبدئياً واستثمار الألياف البصرية. كما أن الوزير أعلن للإعلام أنه على استعداد لإعطاء أي شركة تحوز المواصفات نفسها حق تمديد الألياف البصرية.

وبالنتيجة، لا امتياز لأحد، بل منافسة بين الجميع، وبالتالي سباق في سبيل تحسين النوعية وتخفيض الأسعار.

4 - كنا نتمنى لو اتصل كاتب التحقيق بشركتنا للوقوف عند وجهة نظرنا والتحقق من المزاعم المتداولة. كما كنا نتمنى لو عاد كاتب التحقيق إلى النصوص القانونية الصادرة منذ سنة 1995 بما فيها قانون الاتصالات رقم 431 الصادر عام 2002 الذي يمنع الحصرية وينظم العلاقة بين مقدمي الخدمات ويحدد طرق المنافسة بين القطاعين العام والخاص.

وإننا نذكر أن القطاع الخاص ومن خلال شركات مختلفة، يتولى قسماً كبيراً (و فعلياً الأكبر) من خدمات الداتا والإنترنت منذ بداية التسعينيات، وليس هذا بأمر جديد أو مخالف للقانون إطلاقاً. فالشركات الخاصة تتحمل النفقات وتدفع قسماً من فواتيرها للدولة، فضلاً عن المبالغ المقطوعة عن الترخيص وعن حق المرور وعن الخدمات حبيب طريه رئيس مجلس الإدارة

تقرير

السعودية وحزب الله: المواجهة مستمرة

لم تنته بعد فصول المواجهة بين السعودية وحزب الله. ويفترض بعد عودة الرئيس سعد الحريري وتقديمه استقالته الكلام مجدداً عن ملفات خلاصته المتجددة

هيام القصيفي

لأن لبنان بلد المفارقات بامتياز، يمكن التوقف عند احتفال الاستقلال الذي كاد يلغى لأن رئيس الحكومة سعد الحريري لم يكن متأكداً من عودته إلى لبنان للمشاركة فيه، فيما غاب عنه والده رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري أكثر من مرة بذريعة السفر. ولأن وجود الحريري كان ضرورياً للاحتفال بـ 22 تشرين الثاني، فإن وجوده ضروري أيضاً لرسم مسار ما بعد الاستقالة. إذ حين ينتهي شرب نخب الاستقلال - فقط عن فرنسا - رغم اعتراف لبنان بدورها الأخير في معالجة أزمة الحريري، يمكن القيادات السياسية أن تنصرف إلى انتظار نتائج الاشتباك السعودي - الإيراني، وموقف رئيس الحكومة المستقيل الذي يشير إلى بداية مرحلة تختلف عن مرحلة التسوية الرئاسية.

وإذا كانت الأسابيع التي تلت إعلان الاستقالة قد صوّبت على الطريقة التي جرت فيها، وحقيقة الدور السعودي وخلافات بيت الوسط، فإن عودة الحريري وإعلانه موقفه بوضوح، سيفتحان باباً جديداً ومباشراً في الأزمة السياسية الأولى في عهد الرئيس ميشال عون، لأن هذا البيان يفترض أن يضع النقاط على الحروف، في صورة غير ملتبسة، ويشكل فصلاً آخر من فصول الأزمة الطارئة.

ثمة مفارقتان خلصت إليهما أوساط

سياسية على اطلاع على مواقف السعودية، هما أنه للمرة الأولى منذ سنوات أصبحت الطابطة في ملعب حزب الله. بهذا المعنى، أصبح الحزب هو المتلقي بعدما خسر ورقة المبادرة، لأنه كان يعيش - ولا سيما في السنة الأخيرة - إيقاع التهذئة الداخلية، حامياً ظهره من أي استهداف داخلي، منصرفاً إلى ساحات الحرب في سوريا والعراق. والحزب - كما رئيس الجمهورية العماد ميشال عون - الذي أفاد من حال الاستقرار والتهذئة الداخلية، ينتظر موقف الحريري ليبنى على الشيء مقتضاه، وليستطلع بهدوء المسار الجديد الذي ينتج من بيانه. علماً أن كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله لم يتخط، في المرات الثلاث التي أطل بها، استقالة الحريري، وحصر الحديث عنها من دون الانتقال إلى مواجهة المرحلة التالية. لكن أي ورقة سيمسكها الحزب إذا قدم الحريري استقالته بالسقف الذي كان عليه بيان الاستقالة من الرياض أو حتى بعبارة منمقة أكثر؟ ولا سيما أن الخلاف مع الحريري، مهما كان سقف بيانه، سيبقى محكوماً بالحملة «التضامنية» معه، ولن يكون من السهل الانقلاب على ثلاثة أسابيع من رعاية الحزب والعهد للحريري وفريقه. وكيف سيكون واقع الساحة الداخلية، وقد اهتزت بفعل استقالة الحريري وما نتج منها، بعدما أظهرت السعودية بوضوح حقيقة مواقفها من التسوية الرئاسية ومن العهد الحالي ومن الحريري نفسه والمقربين منه؟ وعلى هذا المنحى يمكن الكلام عن مشاورات نيابية بتسمية الحريري مجدداً أو رئيس جديد موالٍ للسعودية بالحد الأدنى أو العكس، لأن كلاً من هذه التسميات يعكس مستوى الأزمة وإمكان الدفع بها نحو الحائط المسدود.

المفارقة الثانية هي أن القوى السياسية تعاملت مع الأزمة الحالية باعتبارها معزولة عن الواقع

الإقليمي والمشهد الدولي المتعلق بتشديد الحصار على حزب الله. فالسعودية التي استكملت الانقلاب الحريري ببيان الجامعة العربية والمداولات التي جرت، إنما أيضاً استندت إلى أجواء أميركية وغربية مشددة في مقاربة وضع حزب الله. وبهذا المعنى، فإن الاتجاه الأوروبي الذي عبّرت عنه فرنسا بفصل أزمة الحريري عن مقاربة وضع حزب الله والعقوبات الأميركية عليه، يؤكد أن السعودية ماضية في المسار الذي رسمته في حصار الحزب. وهنا تقول هذه الأوساط إن لبنان الرسمي سمع من دول أوروبية بوضوح هذا الفصل بين العنوانين: معالجة وضع الحريري تختلف عن معالجة وضع حزب الله ودوره، فالعقوبات الأميركية والخليجية وما تطلبه من أوروبا في هذا المجال لا يمكن تدوير الزوايا فيه. لذا تعول السعودية على هذا المنحى الأميركي في استمرار مسار تؤكد أنها ماضية فيه، ولن تتراجع عنه في المدى المنظور. وهذا واقع يختلف عن مقاربة ملف إعلان استقالة الحريري وما يأتي بعدها. وفقاً لذلك كيف يمكن الحديث عن المرحلة المقبلة؟

ثمة من يقول إن العهد الحالي لم يلتق بعد السعودية الجديدة، التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لأن رئيس الجمهورية إنما زار السعودية «القديمة»، بوجهها التقليدية. وحين تواجهها في ملف



كل ما كان يقال في التحالفات الانتخابية قبل استقالة الحريري لم يعد قائماً



الحريري، ذهب رئيس الجمهورية إلى الحد الأقصى في استخدام لغة حادة. لكن مرحلة ما بعد استقالة الحريري رسمياً، ستعطي عون والحزب فرصة جديدة لرسم مشهد سياسي جديد، من ضمن سيناريو المواجهة مع السعودية. وستكون الانتخابات النيابية واحدة منها. وبحسب أحد السياسيين، فإن كل ما كان يقال في التحالفات الانتخابية قبل استقالة الحريري لم يعد قائماً.

تقرير

من مناظرة إلى مشتبه فيها بالتعامل مع العدو

رضوان مرتضى

مطلع الأسبوع الفائت، دهمت قوة من الأمن العام فندقاً في الحمرا لتوقيف جني أ. د. (مواليد 1986). كان الوقت ظهراً، لكن أحداً من نزلاء الفندق لم يدر ماذا يحصل. تزامن ذلك مع عملية دهم طاولت منزل ذويها في دميت. الشوق. لماذا أوقفت «الناشطة»، وما هي التهم المسوقة بحقها؟ ازدحمت التساؤلات التي بقيت من دون أجوبة شافية.

«سُجبت» الشابة التي ترأس جمعية «معاً إلى فلسطين» بهدوء قبل أن تُسَرَّب معلومات تفيد بأنها متهمه بالتعامل مع العدو الإسرائيلي. هذه المعلومة أشعلت مواقع التواصل الاجتماعي بحملات تضامن مع «المناضلة» الموقوفة. رفاق جني رفعوا الصوت، مطالبين بإطلاق سراحها. وما زاد الطين بلة، مرور تسعة أيام

مرت تسعة أيام على توقيف جني أ. د. لم يصدر أي بيان رسمي يوضح ملابسات التوقيف، وسط تشكيك في كون الناشطة لاجئ فلسطين متورطة في التعامل مع العدو. إلا أن المصادر الأمنية تؤكد أن الموقوفة غرقت في التجسس!

كلف المشكل الإسرائيلي الموقوفة جمع معلومات عن قيادات من حماس

من دون أن يصدر أي بيان رسمي عن الأمن العام يوضح ملابسات التوقيف. تحوّلت المنشورات التي كتبتها الموقوفة إلى شعارات. واشتدت الحملة الافتراضية المتضامنة معها. مرّت أربعة أيام، فغرد النائب وليد جنبلاط عبر تويتر كاتباً: «بالنسبة

لجني أ. د، ليس من الأفضل ان ننظر نتائج التحقيق وحكم القضاء العسكري قبل الاسترسال بالاتهام وذلك من أجل الموضوعية. وجهة نظر جني وأصدقائها. استعداد أكثر آخر منشور كتبته. كان عبارة عن صورة نشرت على صفحتها على فايسبوك في الأول من تشرين الثاني مرتدية الكوفية وذيلتها بعبارة: «في غيابي عن البلاد التي أعشق، أتمسك بأثمن ما أملك منها... كوفييتي هويتي». قبلها كانت قد كتبت عبارة: «كل عام وفلسطين إلى روعي الأقرب... كل عام وهي تسكنني وأنا أعيش بها». صفحة جني تمتلئ بفلسطين. صورة من معبر الناظورة تكتب تحتها: «أقرب نقطة إلى فلسطين». وهنا أيضاً منشور تقول فيه: «فلسطين عشقي الأول والأخير»